



ميدان
MAYDAN

قراءة في التحولات الاستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط

من وثيقة الأمن القومي الأمريكي
"إدارة ترامب 2025"



maydaneg25



maydaneg



maydaneg1



maydaneg.com

مقدمة

تكشف وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٢٥ عن تحول واضح في استراتيجية واشنطن تجاه الشرق الأوسط، حيث تتراجع سياسات التدخل المباشر لصالح منهج أكثر توازناً يقوم على إدارة السيطرة، وتوزيع الالتزامات والأعباء، وكذلك تقليص التواجد/التدخل العسكري مقابل تعزيز الشراكات مع الأنظمة التابعة وأدوات السيطرة غير المباشرة.

تضع الوثيقة الشرق الأوسط ضمن المناطق المهمة، لكن غير المحورية، في سياق المنافسة العالمية المحتدمة مع الصين وروسيا، ما ينعكس على شكل الدور الأمريكي وطبيعة السياسات المقبلة في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: الاتجاه الاستراتيجي الأمريكي الجديد نحو والش رق الأوسط "إعادة توزيع الأعباء واحتواء بؤر التوتر"

تعتمد واشنطن في توجهاتها الجديدة على إعادة صياغة حضورها في المنطقة عبر تخفيف التدخل العسكري، والتركيز على العمل مع الحلفاء الإقليميين لضبط واحتواء بؤر التوتر.

تتحول الاستراتيجية نحو بناء منظومات دفاعية مشتركة، وتعزيز الردع من خلال التكنولوجيا والاستخبارات، وإدارة الأزمات دون الدخول في التزامات طويلة الأمد أو عالية تكلفة.

يرافق ذلك سعي لاحتواء الصراعات، وإبقاء المنطقة تحت سقف الاستقرار النسبي بما يحول دون انزلاقها إلى مواجهات تستنزف الولايات المتحدة أو تصرفها عن أولوياتها العالمية الكبرى.

ثانياً: دوافع التدخل الأمريكي تاريخياً، وتراجع مركزية المنطقة في الحسابات الأمريكية المستقبلية

لظالما كان الشرق الأوسط محوراً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية، مدفوعاً بثلاثية النفط، وأمن إسرائيل، ومنع التمدد السوفييتي/الروسي والصين ثم الإيراني.

غير أن التحولات الكبرى خلال العقدين الماضيين -من استقلالية الطاقة الأمريكية، إلى تطور مصادر الطاقة البديلة، إلى صعود التنافس مع الصين- جعلت المنطقة أقل مركزية في الترتيب الاستراتيجي الأمريكي.

وبينما لا تنوي واشنطن الانسحاب الكامل، إلا أنها تبتعد عن الانخراط في مشاريع مثل إعادة الإعمار أو التدخل في النزاعات الداخلية، مع التركيز على محاربة الإرهاب ومنع الفوضى، دون استثمار موارد ضخمة كما في التجارب السابقة.

ثالثاً: إيران في التصور الأمريكي الجديد "من التهديد المتصاعد إلى ملف قابل للضبط والمراقبة"

التصور الأمريكي الجديد يرى أن إيران تمثل تحدياً كبيراً لكنه قابل للإدارة والسيطرة، ولا تمثل تهديداً وجودياً يفرض مواجهة مباشرة.

لذلك تتجه السياسة الأمريكية نحو ضبط السلوك الإيراني عبر مزيج من العقوبات، والضغط السياسي، والدعم العسكري للحلفاء، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام اتفاق نووي أكثر تشدداً.

وتسعى واشنطن إلى الحد من النفوذ الإيراني الإقليمي عبر تحصين الدول المحيطة بها وذلك بتعزيز القدرات الدفاعية الخليجية والإسرائيلية، بما يجعل إيران محاصرة سياسياً واستراتيجياً دون الحاجة لحرب جديدة مفتوحة.

رابعاً: الملتف السوري

"إدارة السيطرة داخل إطار الاتفاقات الإقليمية وترسيخ الاسـتقرار"

تتبنى واشنطن في سوريا نهج إدارة النفوذ الأمريكي دون صناعة تحولات جديدة، فهي تحتفظ بوجود محدود للقوات الأمريكية شرق نهر الفرات لضمان منع عودة داعش، وللحفاظ على التوازن العسكري بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية.

تتوجه الاستراتيجية الأمريكية نحو تحميل مسؤولية التوافق السياسي السوري الداخلي إلى تفاعلات القوى الإقليمية -تركيا ودول الخليج وإسرائيل- تحت مراقبة أمريكية عن كثب لمنع توسع النفوذ الروسي ومنع عودة التدخل الإيراني.

لا تستهدف واشنطن إسقاط النظام الجديد أو التدخل في عملية إعادة بناء الدولة، بل تسعى لإبقاء الوضع تحت السيطرة وبأقل تكلفة ممكنة.



maydaneg25



maydaneg



maydanegl



maydaneg.com

خامساً: التحول الاقتصادي الإقليمي "من الاقتصاد النفطي إلى منظومات التقنية والتكنولوجيا"

التوجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تعتبر أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي، تراجع فيها مركزية النفط لصالح التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الرقمية.

تسعى واشنطن إلى الاستثمار في هذه التحولات عبر دعم مشاريع الربط الإقليمي والممرات التجارية الجديدة خاصة مع دول الخليج، ومواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني، وتعزيز التعاون مع دول المنطقة في مجالات الأمن السيبراني والبنية التحتية الرقمية عالية التقنية، بما يضمن بقاء واشنطن لاعباً محورياً في اقتصاد المنطقة القادم.



maydaneg25



maydaneg



maydanegl



maydaneg.com

الخاتمة

تشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠٢٥ إلى نموذج جديد من التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط: تواجد أقل، وتحكم أكبر، وشراكات إقليمية أوسع، وتكاليف أدنى، واهتمام بفرض الاستقرار دون خوض صراعات طويلة.

في ضوء هذا التحول، يعاد رسم موقع المنطقة في خريطة المصالح الأمريكية، بحيث تبقى مهمة ولكن ليس مركزية، ويتم التعامل معها بمرونة مدروسة تتيح لواشنطن التركيز على منافستها الأكبر: الصين وروسيا.

في هذا المشهد الجديد، تتقدم القوى الإقليمية -تركيا وإيران ودول الخليج- لملء الفراغ النسبي، مما يدفع المنطقة إلى ترتيبات مغايرة جديدة ستعيد تشكيل موازين القوى الإقليمية في السنوات القادمة.

تقدير موقف

1 ملف حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، خصوصاً مصر، والتوقعات السلبية

من المتوقع أن يتراجع حضور ملف حقوق الإنسان في السياسة الأمريكية الجديدة، مع إعطاء الأولوية للاستقرار السياسي والتحالفات العسكرية والأمنية. هذا التراجع سيمنح الحكومات ذات الطابع الأمين - خصوصاً في مصر - مساحةً أوسع لممارسة الضغوط الأمنية الداخلية دون موقف أمريكي جاد، مما ينعكس سلباً على أوضاع الحريات وحقوق الإنسان.

2 استمرار السيطرة على الدول المتلقية لمساعدات التسليح الأمريكية

ستحافظ واشنطن على نفوذها العميق على الدول المرتبطة بمنظومات تسليحها - مثل مصر والأردن - من خلال التحكم في المعونة العسكرية، وهو نفوذ سيكون أشد تأثيراً على القرارات السياسية لهذه الدول مقارنةً بالدول الخليجية.

ملف حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، خصوصاً مصر، والتوقعات السلبية

ستحاول دول الخليج، مستفيدة من تراجع التدخل الأمريكي المباشر، توسيع خياراتها الاستراتيجية عبر تعميق العلاقات مع الصين وروسيا في مجالات التسليح والتكنولوجيا والطاقة والاستثمار الاقتصادي.

هذا التوجه سيعزز سياسة "توازن الشراكات" دون التخلي عن الولايات المتحدة، لكنه سيقبل احتكار واشنطن للدور العسكري والاقتصادي مستقبلاً في المنطقة.

تصاعد دور القوى الإقليمية في البؤر المشتعلة

سوف تتجه قوى إقليمية مثل الدول الخليجية الرئيسية وتركيا وإيران وإسرائيل إلى تعزيز نفوذها في مساحات التراجع الأمريكي، مما سيؤدي إلى بروز ترتيبات سيطرة جديدة، واشتداد المنافسة الإقليمية على ملفات مثل: غزة، السودان، اليمن، ليبيا، لبنان، وسوريا.

هذا قد يخلق مشهداً أكثر تعقيداً من السابق دون حلول جذرية واضحة على المدى القريب، حيث أنه ستتواجد مساحة تتحرك فيها القوى الإقليمية بثقة أكبر وقيود أقل من السابق.